بيان المجموعة العربية
جلسة النقاش الموضوعي الخاصة بكل من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والفضاء الخارجي والأسلحة التقليدية
اللجنة الأولى: الدورة 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة
-

السيد الرئيس،

1- **أود بدايةً أن أعرب عن تضامن المجموعة العربية مع البيان الذي ألقاه وفد إندونيسيا بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز.**
2- **ترحب المجموعة العربية بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ والذي يمثل – إلى جانب الالتزام القانوني المترتب على أطرافه – مصدراً عرفياً جديداً للقانون الدولي المنظم لمجال نزع السلاح ويضع الأسلحة النووية في مكانتها المنطقية كأسلحة تتعارض حيازتها واستخدامها أو حتى التهديد باستخدامها مع أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني إلى جانب ما تمثله من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين.**
3- **وتدعو المجموعة العربية جميع الدول النووية للتصدّيق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة، مؤكدة على أن القرارات الإيجابية التي تتّخذها الدول النووية سيكون لها تأثير مفيد على صعيد التصديق على تلك المعاهدة، وأن الدول النووية تقع على عاتقها مسئولية خاصة تتمثّل في تشجيع بلدان الملحق ٢ على التوقيع والتصديق، ولاسيما تلك البلدان أو الأطراف التي لم تنضمّ بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولاتزال تشغّل منشآت نووية غير خاضعة لنظام الضمانات الشاملة أو البلدان التي لديها برامج وأنشطة نووية غير معلنة أو التي تدور عليها تساؤلات حول طبيعتها السلمية في هذا الصدد.**
4- **كما تعرب المجموعة عن القلق نتيجة استمرار الاخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي، والفشل المتكرر في الالتزامات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي لأعوام 1995 و2000 و2010، حيث تتنصل الدول النووية من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية.**

5- كما تعرب المجموعة عن رفضها استمرار الدول النووية في تبني عقائد عسكرية تجيز استخدام السلاح النووي وتسمح باستخدامه ضد دول غير نووية، بجانب سعي بعض الدول لتطوير وزيادة أسلحتها النووية.

6- إن فشل مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي الأخير عام 2015 يضعنا أمام مسئولية مضاعفة لمسارعة الخطى نحو الحفاظ على مصداقية واستمرارية المنظومة التي ترسيها المعاهدة والعمل على إنجاح مؤتمر المراجعة العاشر من خلال التوصل لنتائج واضحة حول تنفيذ كافة الالتزامات السابقة وتعزيز فاعلية المعاهدة.

7- وتشدد المجموعة العربية على ضرورة اتخاذ خطوات عملية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه مشروع القرار العربي السنوي المعنون "مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط".

8- وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء الخطر الأمني المستمر جراء مواصلة اسرائيل رفض الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم للمعاهدة وترفض إخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

9- وتعيد المجموعة التأكيد على أهمية تنفيذ قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط وكافة قرارات مؤتمرات المراجعة اللاحقة ذات الصلة. وفي هذا السياق، ترحب بانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط الذي عقدته الأمم المتحدة في نوفمبر 2019 برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية بموجب مقرر الجمعية العامة رقم 73/546، وبنجاح تلك الدورة في التوصل لنتائج إيجابية واعتماد عدد من القرارات الموضوعية والإجرائية الهامة على النحو الذي يعكسه تقرير السكرتير العام الوارد بالوثيقة A/75/63، وتتطلع المجموعة العربية لنجاح الدورة الثانية للمؤتمر برئاسة دولة الكويت.

10- وتستمر المجموعة العربية في دعم معاهدتي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والعمل على تحقيق أهدافهما، فضلاً عن إدانة أي استخدام لأسلحة الدمار الشامل من جانب أي طرف وتحت أي ظرف.

11- وتشدد المجموعة العربية على ضرورة إبقاء الفضاء الخارجي مجالاً سلمياً خالياً من النزاعات، وبالتالي فإن الصك الدولي الملزم المنشود لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ينبغي أن يشمل حظر وضع أسلحة - هجوميةً كانت أم دفاعية - في الفضاء، وحظر أي هجوم مسلح على الأجسام في الفضاء الخارجي أو الإضرار المتعمد بها، وحظر تطوير أو تجربة أية أسلحة أو تقنيات يكون غرضها الوحيد القيام بهجمات مسلحة ضد الأجسام في الفضاء

الخارجي، مع وضع الآليات والإجراءات التي تسمح بالتحقق من تلك الالتزامات في إطار متعدد الأطراف.

12- تولي المجموعة العربية اهتماماً متزايداً بمكافحة الاتجار والإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، خاصةً في ضوء الآثار الكارثية على المستويات الأمنية والإنسانية والاقتصادية لظاهرة التزايد غير المسبوق في الإمداد غير المشروع بتلك الأسلحة في المنطقة العربية.

13- وتؤكد المجموعة على الحق المشروع للدول في توفير احتياجاتها من الأسلحة التقليدية طبقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق الدفاع الشرعي عن النفس، كما تؤكد رفضها القاطع لفرض أية قيود على هذا الحق.

14- وترحب المجموعة باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع السابع لبرنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتتطلع للبناء على التوصيات الواردة بها خلال الاجتماع الثامن لبرنامج العمل العام المقبل.

15- وختاماً، تأخذ المجموعة علماً مع التقدير بصدور الوثيقة الختامية لفريق الخبراء الحكوميين المعنى بدراسة المشكلات المترتبة على تراكم الفائض من مخزون الذخائر التقليدية، وما تضمنته من توصيات خاصة مقترح إنشاء مجموعة عمل مفتوحة العضوية تهدف إلى وضع إطار دولي شامل للتعامل مع الذخائر التقليدية على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وشكراً.